

الفصل الثالث

الاساس الاجتماعي للتربية

أولاً:- العلاقة بين التربية والمجتمع

يعتمد المجتمع اعتماداً حياتياً على التربية. فهي وسيلة بقاءه واستمراره، بل هي وسيلة تقدمه وتطوره، إذا ما أريد لهذا التطور والتقدم أن يكون عميق الجذور، متأصلاً في حياة الأفراد وبذات القوت والقدرة والأهمية، فأن التربية لا يمكن أن تحقق أهدافها بصورة فاعلة مالم تتحمل مؤسسات المجتمع المختلفة مسؤولياتها في الارتقاء بالعملية التربوية شكلاً ومضموناً إلى المستوى الذي يمكنها من مقاب والمتطلبات الأساسية للتطورات، والتغيرات الاجتماعية. ذلك أن المؤسسات القائمة في المجتمع كالمؤسسات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتربوية والدينية وسواها من المؤسسات، لها وظيفة هامة وأساسية، وهي أن تعمل على تحقيق انسجام الفرد في الإطار الثقافي العام للمجتمع. انسجاماً يؤدي إلى تكيفه، وإلى حسن قيامة بأوجه نشاطه المختلفة في الحياة الاجتماعية ولما كان نجاح المؤسسات القائمة في المجتمع يتوقف على قدراتها في تقديم الخبرات المطلوبة لتحقيق انسجام وتكيف الإنسان في المجتمع، فأن معيار نجاحها واستمرار بقاءها، يتحدد بمقدار تأثيراتها. التربوية، باعتبار أن التربية باطارها الشامل كعملية تعني كافة المؤثرات التربوية والثقافية التي يتعرض لها الفرد وبصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة سلوكه الانساني وتطويرة وتغيره لتحقيق بقاءه واستمراره.

من هنا فقد تعددت المداخل التي انطلقت منها التربية لفهم وتنمية السلوك الإنساني ودراسته دراسة علمية، ومن هذه المداخل المدخل الحيوي والمدخل النفسي، و المدخل الاجتماعي. والمدخلان الاولان يمثلان الاتجاه الفردي في التربية. فالاتجاه الحيوي قام عليه وتبناه علماء البايولوجي، وهم الذين طرحوا فهماً معيناً عن الإنسان باعتباره كائناً حياً يتميز عن غيره من الكائنات الحية من حيث التركيز والتعقيد والخصائص الأساسية، وأنه قد منح استعدادات حيوية وجسمية تعين على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها. اما علم النفس فقد درس السلوك الإنسان من حيث النمو والذكاء والعمليات العقلية المختلفة التي يستخدمها انسان في فهم العالم من حوله والتكيف معه. وهذا الاتجاه الفردي في فهم السلوك الإنساني قد ساعد على التعامل مع الإنسان، والتأثير على سلوكه بتعديله

وتتميته لكي يتفاعل ويتكيف مع البيئة بصورة افضل ولكنه في معظم الاحوال كان يغفل المجال الاجتماعي لهذا السلوك البشري ويغفل أن الإنسان عضو في جماعة يرتبط بها ارتباطا عضويا تحدث خلاله تفاعلات اجتماعية صحية ينمو فيها سلوكه وشخصيته ككل وما شخصية الفرد الا عنصر في هذا المجال الاجتماعي وقد تطلب ذلك من التربية ان تتجاوز حدود الفرد وان يتسع مجالها لما يحيط بهذا الفرد من ظروف اجتماعية ولما ينتمي اليه من انظمة مختلفة في المجتمع.

ثانياً: - العلاقة بين التربية والظبط الاجتماعي

أن الضبط الاجتماعي عنصر لاغنى عنه في الحياة الاجتماعية للمجتمع، لان يخلق الوانا جديدة من الانسجام والتماسك والتكامل الاجتماعي في المجتمع، فهو قاعدة لتنظيم العلاقات الاجتماعية التي تربط عناصر المجتمع، أو تميز افراد المجتمع عما عداهم، وكل فرد يجد نفسه مجبرا على السير وفقا لها، والا تعرض للعقاب او الزجر، او العزلة. ويرى ((رس)) القانون اعم الضوابط الاجتماعية فائدة واكثرها تقدما في ذلك البناء الاجتماعي الذي يكون المجتمع، فهو حجر الزاوية في صرح النظام الاجتماعي، وانه قوة الضبط لحركة المتقنة التكوين التي تستعمل في المجتمع وهو يرى ايضا انه من المشكوك فيه انه يظهر اي تعديل المستقبل من شأنه ان يضعف ما للقانون من سلطة على سائر أنواع الضبط الاجتماعي الاخرى.

وتمثل الاداب الشعبية في نظرة ((سنمر)) حينما تكون كامل قوتها قوة الضبط لسلوك الفرد، وللنشاط الاجتماعي بوجه عام. وهي تنحصر في العرف السائد بين افراد المجتمع وهو الذي يجبر الفرد على الانقياد له على الرغم من كونه غير متصل باية هيئة رسمية كما هي الحال في القانون. ويلعب انفعال الاستحسان دورا حقيقيا في الضبط الاجتماعي، وكان الرأي العام والاعتقاد والايحاء الاجتماعي والمثل الشخصية والشعائر والفن.

نستنتج من ذلك كله ان الضبط الاجتماعي، سلسلة من العمليات الاجتماعية بواسطتها جعل الفرد مسؤولا امام الجماعة فيساعد على قيام التنظيم الاجتماعي ويحافظ عليه أو هو بعبارة أخرى مجموعة النماذج الثقافية، والرموز الجمعية والمعاني الروحية المشتركة والقيم والمثل التي يستطيع بها المجتمع والافراد معا التوافق والاتزان. ان هذه العمليات، والنماذج، والرموز، والقيم، والمثل،

والأفكار والاعمال ماهي الا ميادين التربية، ومنطلقاتها الرئيسية، وهي مادتها وهدفها في كل عصر في كل مكان فاذا نظرنا إلى عوامل الضبط الاجتماعي كقوى مربية، فان الضبط نفسه سيصبح جزءا أساسيا من التكوين الداخلي للانسان في المجتمع فعن طريق التربية يتمثل الانسان قوى الضبط، ويتصرف طبقا لقيم، وقواعد السلوك الجماعي وهكذا فان العملية التربوية وسيلة فاعلة من وسائل الضبط الاجتماعي، فهي التي تتيح للفرد حرية التفكير والمناقشة والدراسة والاقتناع بأسباب السلوك واهمية ضوابطه، والاقتناع بالقيم واهميتها، وبالقانون وضرورة تعبيره عن روح المجتمع والحفاظ على كرامة الإنسان وقيمة بل ان التربية هي المجال الذي تغرس عن طريقه العادات وتتأصل في السلوك الإنساني.

ثالثاً: العلاقة بين التربية وثقافة المجتمع

الثقافة كما عرفها تايلور هي ذلك النسيج الكلب المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم واساليب التفكير والعمل والسلوك وكلما يبنى عليه من تجديدات او ابتكارات او وسائل في حياة الناس مما ينشأ في ظله كل عضو من اعضاء الجماعة، ومما ينحدر الينا من الماضي فنأخذ به كما هو، أو نطوره في ضوء ظروف حياتنا وخبراتنا، فهي بذلك كل شيء في حياة الفرد او مجتمع فرق بالثقافة ايضا إن وجود للفرد او المجتمع بدون ثقافة ولا وجود للثقافة بمعزل عن الفرد والمجتمع.

إن للثقافة خصائص معينة تتسم بها في كل زمان ومكان، وتجعل لها وظيفة محددة في حياة الفرد والمجتمع، وهي توفر للفرد صورة السلوك والتفكير والمشاعر التي ينبغي ان يكون عليها، كما توفر للفرد وسائل اشباع حاجاته وتوفر له تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون واصل الانسان ودور الانسان في هذا الكون. وتوفر للأفراد أيضا المعاني والمعايير التي يميزون في ضوئها بين الاشياء والاحداث وتنمي الضمير والشعور بالانتماء والولاء لدى الفرد، وعن طريقها يكتسب، الفرد اتجاهات سلوكه العام.

والثقافة من جانب اخر متكاملة، بمعنى انها مادية ومعنوية في آن واحد، فهي تجمع في عناصرها ومكوناتها بين مسائل تتصل بالروح والفكر والوجدان كالعقيدة الدينية او النظرية السياسية